للمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية ولبعض المدن ، بمنحه إياها شهادة « رسول السلم » :

٤ ـ **تعرب عن تقديرها** للدول الأعضاء ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، والمجتمع الدولي بأسره ، على الترحيب الحار الذي حظي به برنامج السنة الدولية للسلم ، وعلى الجهود المبذولة للترويج له ؛

٥ ـ **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي على مواصلة هذه الجهود ، باتخاذ مبادرات بصدد تنفيذ أهداف السنة الدولية للسلم ، وعلى توحيد جهودها مع جهود الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ الهدف النبيل المتمثل في ضمان أن تصل الإنسانية إلى مشارف القرن الحادي والعشرين وهي متمتعة تماماً بسلم مستقر ودائم ؛

٦ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يدعو الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة بالموضوع إلى إبلاغ الأمانة العامة بالأنشطة والمبادرات التي اتخذت لبلوغ هذه الأهداف ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً عن التطورات الهامة ذات الصلة في جميع أنحاء العالم ، وذلك في إطار بند معنون « منجزات السنة الدولية للسلم » ؛

٧ ـ **تعرب عن أملها** في أن تظل المُثل والأهداف الواردة في إعلان السنة الدولية للسلم مصدر إلهام لجهود متضافرة خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن ، وقد تحقق رؤية عام ٢٠٠٠ بوصفه فاتحة لعهد جديد للعلاقات الدولية .

الجلسة العامة ٥٢
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧

١٤/٤٢ ـ مسألة ناميبيا[٣٠]

ألف

الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، الذي قررت بموجبه إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضع الإقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، الذي أنشأت بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٣١] ،

وقد درست أيضاً الفصل المتصل بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٣٢] ،

وإذ تشير إلى القرارات والمقررات الأخرى التي أعلنت عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا المستمر لناميبيا ، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٢٨٤ (١٩٧٠) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠ ، و٣٠١ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ ، والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١[٣٣] ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن عام ١٩٨٧ يوافق الذكرى السنوية العشرين لإنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من قِبَل الجمعية العامة بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣١١١ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ و ١٤٦/٣١ و ١٥٢/٣١ المؤرخين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، التي اعترفت فيها ضمن جملة أمور بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي ، ومنحتها مركز المراقب ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراريها د إ ط ـ ٢/٨ المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ و ١٢١/٣٦ باء المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، اللذين طلبت فيهما إلى الدول أن تنهي فوراً ، بصورة فردية وجماعية ، جميع معاملاتها مع جنوب افريقيا من أجل فرض العزلة الكاملة عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً ،

وإذ تشير كذلك إلى المناقشات التي جرت في دورتها الاستثنائية بشأن مسألة ناميبيا ، وإلى قرارها د إ ـ ١/١٤ المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الذي اتخذ في تلك الدورة ، والذي حثت فيه بقوة الدول التي لم تكف عن جميع المعاملات مع جنوب افريقيا على أن تفعل ذلك فوراً ،

---

(٣٠) انظر أيضاً الفرع الأول ، الحاشية ٩ ، والفرع العاشر ـ باء ـ ٦ ، المقرر ٤٠٨/٤٢ .

(٣١) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٢٤** (A/42/24) .

(٣٢) المرجع نفسه ، **الملحق رقم ٢٣** (A/42/23) ، الفصل الثامن .

(٣٣) **التبعات القانونية التي تترتب على الدول نتيجة لاستمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا (افريقيا الجنوبية الغربية) بالرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧١ ، الصفحة ١٦** (من النص الانكليزي) .

وإذ تحيط علماً بالمناقشات التي جرت في مجلس الأمن في الفترة من ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن مسألة ناميبيا[٣٤] والتي طلب فيها فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ ترحب بالوثائق والبلاغات الختامية للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦[٣٥] ؛ واجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثالثة والعشرين التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧[٣٦] ؛ ومؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي عقد في الكويت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧[٣٦] ؛ واجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز لدى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧[٣٧] ؛ ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة والأربعين التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧[٣٨] ؛ ودورته العادية السادسة والأربعين التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٧[٣٩] ؛ والاجتماع الوزاري لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي عقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧[٣٩] ؛ ومكتب التنسيق لتحرير افريقيا التابع لمنظمة الوحدة الافريقية في دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت في أروشا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٧ ؛ وإذ ترحب أيضاً بإعلان وبرنامج عمل لواندا اللذين اعتمدا في الجلسات العامة الاستثنائية التي عقدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في لواندا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧[٤٠] ؛ والدعوة إلى العمل التي اعتمدتها الحلقة الدراسية لتأييد الاستقلال الفوري لناميبيا والتطبيق الفعّال للجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، التي عقدت في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧[٤١] ،

وإذ تؤكد بقوة أن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي والاستعماري لناميبيا ، تحدياً للقرارات المتكررة التي اتخذتها الجمعية العامة واتخذها مجلس الأمن ، يشكل عملاً عدوانياً ضد الشعب الناميبي وتحدياً لسلطة الأمم المتحدة ، التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ،

وإذ تلاحظ أن عام ١٩٨٧ يوافق الذكرى السنوية السابعة والعشرين لإنشاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وهي حركة التحرير الوطني للشعب الناميبي ،

وإذ تؤكد المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق المجتمع الدولي لاتخاذ جميع التدابير الفعّالة دعماً للشعب الناميبي في كفاحه من أجل التحرير بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ،

وإذ تؤكد من جديد دعمها الكامل للكفاح المسلّح الذي يخوضه الشعب الناميبي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة ، وإذ تدرك أن عام ١٩٨٧ يوافق الذكرى السنوية الحادية والعشرين لبدء الكفاح المسلح للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ضد الاحتلال الاستعماري الذي تفرضه جنوب افريقيا ،

وإذ يثير سخطها تمادي جنوب افريقيا في رفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ، ولاسيما القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ و ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ و ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ و ٥٣٢ (١٩٨٣) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ و ٥٣٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وكذلك مناوراتها الهادفة إلى إدامة احتلالها غير الشرعي لناميبيا واستغلالها الوحشي للشعب الناميبي ،

وإذ يسوؤها استمرار جنوب افريقيا في تعنتها وإصرارها على فرض شروط مسبقة غير ذات صلة وغير مقبولة لاستقلال ناميبيا ، ومحاولاتها تخطّي الأمم المتحدة ، ومخططاتها الرامية إلى إدامة احتلالها غير الشرعي للإقليم عن طريق إنشاء مؤسسات سياسية عميلة ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تزايد تسليح جنوب افريقيا العنصرية لناميبيا ، والتجنيد الإجباري للناميبيين ، وإنشاء جيوش قبلية ، بما في ذلك ما تسمى بالقوات الإقليمية لافريقيا الجنوبية الغربية ، واستخدام الإقليم في أعمال العدوان ضد الدول المجاورة ،

وإذ تدين بقوة نظام جنوب افريقيا العنصري لما يبذله من جهود لاكتساب قدرة نووية للأغراض العسكرية والعدوانية ،

---

(٣٤) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والأربعون ، الجلسات ٢٧٤٠ إلى ٢٧٤٧ .

(٣٥) A/41/697-S/18392 ، المرفق .

(٣٦) A/42/178-S/18753 ، المرفقان الأول والثاني .

(٣٧) A/42/681 ، المرفق .

(٣٨) A/42/292 ، المرفق .

(٣٩) A/42/631-S/19187 ، المرفق .

(٤٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٢٤ (A/42/24) ، الجزء الثاني ، الفصل الثالث ، الفقرة ٢٠٣ .

(٤١) A/AC. 131/245 .

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار احتلال قوات جنوب افريقيا لأجزاء من جنوب أنغولا ، وهو الاحتلال الذي يسّره الدعم المقدم إلى النظام العنصري وإلى قطّاع الطرق التابعين للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا من أجل زعزعة استقرار أنغولا ،

وإذ تعرب عن إدانتها الشديدة لقيام جنوب افريقيا باستخدام الإقليم الناميبي كنقطة انطلاق لشن أعمالها العدوانية المستمرة ضد دول افريقية مستقلة ، وبصفة خاصة أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، مما يسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح البشرية وعن تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية ،

وإذ تؤكد من جديد أن موارد ناميبيا تراث للشعب الناميبي له حرمته ، وأن استغلال المصالح الاقتصادية الأجنبية لتلك الموارد تحت حماية نظام جنوب افريقيا غير الشرعي القائم بالاحتلال ، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، والمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا[٤٢] ، الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، وتجاهلاً لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، هو أمر غير شرعي ويشجّع نظام الاحتلال على أن يزداد تعنتاً وتحدياً ،

وإذ يسوؤها كثيراً استمرار التعاون بين دول غربية معينة وجنوب افريقيا في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والنووية ، متجاهلة بذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ،

وإذ يساورها بالغ القلق لاستمرار منظمات ومؤسسات دولية معينة ، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، في تقديم المساعدة إلى نظام بريتوريا العنصري ، متجاهلة بذلك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ،

وإذ يثير سخطها استمرار أعمال السجن والاحتجاز التعسفية التي يتعرض لها قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأعضاؤها وأنصارها ، وقتل وتعذيب واغتيال الناميبيين الأبرياء ، وغير ذلك من التدابير غير الإنسانية التي يتخذها نظام الاحتلال غير الشرعي بقصد إرهاب الشعب الناميبي وتحطيم تصميمه على تحقيق أمانيه المشروعة في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحّدة ،

وإذ تدين بقوة نظام جنوب افريقيا العنصري لما يقوم به من أعمال قمع مكثف واعتقال واحتجاز أو قتل ضد الشعب الناميبي ، بما في ذلك الأطفال والمسنون ، وزعماء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومؤيدوها ،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أنه حيل دون اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وذلك بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) من جانب اثنتين من الدول الغربية الدائمة العضوية في المجلس ،

وإذ تثني على الجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ، في سبيل أداء المسؤوليات الموكلة إليه بموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ،

١ - **توافق** على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٣١] ؛

٢ - **تقر** البلاغ الختامي للاجتماع الوزاري لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي عقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧[٣٩] وتحث المجتمع الدولي على تنفيذه ؛

٣ - **تقر أيضاً** إعلان وبرنامج عمل لواندا اللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلساته العامة الاستثنائية التي عقدت في لواندا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧[٤٠] ، وتحث المجتمع الدولي على تنفيذهما ؛

٤ - **تؤكد من جديد** حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وكما سلّمت به الجمعية العامة في قراريها ١٥١٤ (د ـ ١٥) و ٢١٤٥ (د ـ ٢١) وفي القرارات اللاحقة للجمعية فيما يتعلق بناميبيا ، وشرعية كفاحه بكل ما أوتي من وسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لإقليمه ؛

٥ - **تدين بقوة** نظام جنوب افريقيا لمواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا متحدياً بذلك قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ؛

٦ - **تعلن** أن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يشكل عملاً عدوانياً ضد الشعب الناميبي وفقاً لتعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وتؤيد الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في سبيل صد عدوان جنوب افريقيا وتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة ؛

٧ - **تعلن أيضاً** أن الكفاح من أجل التحرير في ناميبيا هو صراع ذو طابع دولي حسب مفهوم الفقرة ٤ من المادة ١

---

(٤٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٤ (A/35/24) ، المجلد الأول ، المرفق الثاني .

من البروتوكول الإضافي الأول[٤٣] لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٤٤] ، وتطالب ، في هذا الصدد ، بأن تطبق جنوب افريقيا الاتفاقيات والبروتوكول الإضافي الأول ، وتطالب على وجه الخصوص بمنح جميع المأسورين من المقاتلين من أجل الحرية مركز أسرى الحرب وفقاً لما تدعو إليه اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب[٤٥] والبروتوكول الإضافي لها ؛

٨ ـ **تكرر التأكيد** على أن الأمم المتحدة تتحمل ، وفقاً لقرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) ، المسؤولية المباشرة عن ناميبيا حتى يتحقق في الإقليم تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيان ، ولهذا السبب ، تؤكد من جديد الولاية المسندة إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ، وذلك بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) وقراراتها اللاحقة ؛

٩ ـ **تؤكد من جديد** مقررها القاضي بأن يشرع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وفاءً للولاية المخولة إليه ، ونظراً لرفض جنوب افريقيا العنصرية رفضاً صلفاً أن تنسحب من الإقليم ، في إقامة إدارة تابعة له في ناميبيا ، وتدعو إلى التنفيذ المبكر لهذا الشرط ، وفقاً لقراري الجمعية العامة ٣٩/٤١ ألف المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ و د إ ـ ١/١٤ ؛

١٠ ـ **تؤكد أيضاً من جديد** أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، حركة التحرير الوطني لناميبيا ، هي الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي ؛

١١ ـ **تؤكد من جديد كذلك** أن الاستقلال الحقيقي لناميبيا لا يمكن أن يتحقق إلا باشتراك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية اشتراكاً مباشراً وكاملاً في جميع الجهود التي تبذل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ؛

١٢ ـ **تؤكد من جديد رسمياً** أن نيل ناميبيا للاستقلال يجب أن يتم دون المساس بسلامتها الإقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين وغيرها من الجزر الواقعة قبالة ساحل ناميبيا ، وتكرر التأكيد على أن أي محاولة تقوم بها جنوب افريقيا لضمها هي بالتالي غير قانونية ولاغية وباطلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ وقراري الجمعية العامة د إ ـ ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ و ٢٢٧/٣٥ ألف المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨١ ؛

١٣ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمن أن يعلن بشكل قاطع أن خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا وأن المسألة لا ينبغي أن تترك كموضوع للتفاوض بين ناميبيا المستقلة وجنوب افريقيا ؛

١٤ ـ **تثني** على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستمرارها في تكثيف الكفاح على جميع الجبهات ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، والتزامها بضم جميع الوطنيين الناميبيين تحت لوائها في محاولة لزيادة تعزيز الوحدة الوطنية من أجل ضمان السلامة الإقليمية والسيادة لناميبيا موحدة ، وترحب بتدعيم وحدة العمل من جانب القوى الوطنية في ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية خلال المرحلة الحرجة من كفاحها في سبيل التحرير الوطني والاجتماعي ؛

١٥ ـ **تؤكد من جديد** تضامنها مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي ، وتأييدها لها ، وتشيد بتلك المنظمة للتضحيات التي تبذلها في ميدان المعركة ، وكذلك لما أبدته في الميدان السياسي والدبلوماسي من روح تتسم بالحنكة السياسية والتعاون وبعد النظر ، على الرغم من الاستفزازات البالغة التطرف من جانب نظام بريتوريا العنصري ؛

١٦ ـ **تثني كذلك** على شعب ناميبيا الذي قام ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بتكثيف كفاحه على جميع المستويات ، كما يتضح بجلاء من الإجراءات المترابطة التي اتخذها العمال والشباب والطلبة والآباء وكذلك الكنائس وسائر المنظمات المهنية ، للمطالبة بالتنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

١٧ ـ **تؤكد من جديد** أن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) هي الأساس الوحيد المقبول دولياً من أجل تحقيق تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، وتطالب بتنفيذها فوراً وبدون شروط مسبقة أو تعديل ؛

١٨ ـ **تدين** بقسوة جنوب افريقيا لإعاقتها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، ولاسيما قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ولقيامها ، انتهاكاً منها لهذه القرارات ، بمناورات ترمي إلى دعم مصالحها الاستعمارية والاستعمارية الجديدة على حساب الأماني المشروعة للشعب الناميبي في تقرير المصير الحقيقي والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة ؛

١٩ ـ **تعرب** عن جزعها لعجز مجلس الأمن حتى الآن عن النهوض الفعّال بمسؤولياته عن صيانة السلم والأمن في

---

(٤٣) A/32/144 ، المرفق الأول .

(٤٤) الأمم المتحدة ، **مجموعة المعاهدات** ، المجلد ٧٥ ، الأعداد ٩٧٠ إلى ٩٧٣ .

(٤٥) المرجع نفسه ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٢ .

جنوب افريقيا ، بسبب استعمال اثنين من أعضائه الغربيين الدائمين لحق النقض ؛

٢٠ ـ **تحث** مجلس الأمن على اتخاذ إجراء حاسم ، وفاءً بمسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن ناميبيا ، وعلى اتخاذ إجراء مناسب ، دون مزيد من التأخير ، لضمان عدم تقويض أو تغيير خطة الأمم المتحدة ، حسبما وردت في قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) بأي شكل من الأشكال ، ولضمان احترامها وتنفيذها على نحو تام ؛

٢١ ـ **تكرر الإعراب عن اقتناعها** بأن استمرار احتلال جنوب افريقيا العنصرية غير الشرعي لناميبيا وتحديها لقرارات الأمم المتحدة ، وقمعها الوحشي للشعب الناميبي ، وأعمال زعزعة الاستقرار وأعمال العدوان التي ترتكبها ضد دول افريقية مستقلة ، وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها ، تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ؛

٢٢ ـ **تدين بقوة** نظام بريتوريا لفرضه ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وتعلن أن هذا الإجراء لاغ وباطل ، وتؤكد أنه يشكل انتهاكاً مباشراً وتحدياً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ، لاسيما القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، وتؤكد كذلك أن هذه المناورة التي تقوم بها جنوب افريقيا بإنشاء مؤسسات عميلة تخدم مصالح النظام العنصري إنما يقصد بها تعزيز القبضة الاستعمارية لبريتوريا على ناميبيا وإطالة أمد قهرها للشعب الناميبي ؛

٢٣ ـ **تندد** بكل المخططات الدستورية والسياسية المخادعة التي يحاول من خلالها نظام جنوب افريقيا العنصري غير الشرعي إدامة سيطرته الاستعمارية على ناميبيا ، وتطلب ، بصفة خاصة ، إلى المجتمع الدولي مواصلة الامتناع عن منح أية صورة من صور الاعتراف لأي نظام تفرضه إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية على الشعب الناميبي انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ولغيرها من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، أو التعاون مع ذلك النظام بأي شكل من الأشكال ؛

٢٤ ـ **تؤكد من جديد** أن جميع هذه المناورات مخادعة ولاغية وباطلة وأنه يجب رفضها رفضاً قاطعاً من جانب جميع الدول وفقاً لما دعت إليه قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ؛

٢٥ ـ **تعلن** أن كل ما يسمى بالقوانين والإعلانات التي أصدرها نظام الاحتلال غير الشرعي في ناميبيا غير قانونية ولاغية وباطلة ؛

٢٦ ـ **تحث بقوة** مجلس الأمن على أن يتخذ إجراءات حاسمة ضد أية مناورات معوقة أو أية مخططات مخادعة يقوم بها نظام الاحتلال غير الشرعي بهدف إحباط الكفاح المشروع للشعب الناميبي من أجل تقرير المصير والتحرير الوطني ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

٢٧ ـ **تكرر تأكيد** وجود طرفين فقط في النزاع القائم في ناميبيا ، هما الشعب الناميبي ، ممثلاً بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الوحيد والحقيقي ، من ناحية ، ونظام جنوب افريقيا العنصري ، الذي يحتل ناميبيا احتلالاً غير شرعي ، من الناحية الأخرى ؛

٢٨ ـ **تكرر كذلك تأكيد** ضرورة قيام الدول الأعضاء ببذل كل الجهود اللازمة للتصدي لأية مناورات من جانب جنوب افريقيا العنصرية وحلفائها تهدف إلى إحباط مساعي الأمم المتحدة وتقويض مسؤوليتها الرئيسية إزاء إنهاء الاستعمار في ناميبيا ؛

٢٩ ـ **ترفض وتدين بشدة** المحاولات المستمرة من قِبَل نظام بريتوريا وحلفائه لإيجاد « ربط » بين تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وقضايا خارجة عنه ولا تمت إليه بصلة ، ولاسيما وجود القوات الكوبية في أنغولا ، الذي يعتبر مسألة من شأن هذه الدولة المستقلة ذات السيادة ، وحدها ؛

٣٠ ـ **تعلن** أن هذا « الربط » يمثل مناورة ترمي إلى تأخير استقلال ناميبيا والإضرار بمسؤولية الأمم المتحدة عن هذا الإقليم ، كما أنها تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لأنغولا ؛

٣١ ـ **ترفض** جميع المحاولات الرامية إلى تشويه مسألة ناميبيا بتصويرها على أنها جزء من مواجهة عالمية بين الشرق والغرب ، لا على أنها من مسائل إنهاء الاستعمار التي يتعين حلها وفقاً لأحكام الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣٢ ـ **تدين وترفض بقوة** سياسة « التعامل البنّاء » التي تشجع نظام جنوب افريقيا العنصري على استمرار معارضة قرارات المجتمع الدولي بشأن ناميبيا ، ومواصلة سياسة الفصل العنصري التي يتبعها وهي جريمة ضد الإنسانية ؛

٣٣ ـ **تدين بقوة** التعاون المستمر بين جنوب افريقيا وبلدان غربية معينة في الميادين السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية والمالية ، وتعرب عن اقتناعها بأن هذا التعاون يساعد جنوب افريقيا على إطالة أمد سيطرتها على شعب وإقليم ناميبيا وتحكمها فيهما ؛

٣٤ ـ **تشجب** ، في هذا الصدد ، ما قامت به جنوب افريقيا العنصرية من إنشاء وتشغيل ما يسمى بمكاتب الإعلام

الناميبية في جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، بقصد إضفاء الصبغة الشرعية على مؤسساتها العميلة في ناميبيا ، وبصفة خاصة ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي بصددها أدان مجلس الأمن والمجتمع الدولي النظام العنصري ، وتطلب إغلاق هذه المكاتب فوراً ؛

٣٥ ـ **تدين بقوة أيضاً** حملة الإعلام الكاذب ، الشريرة والتشهيرية ، التي يشنها نظام جنوب افريقيا العنصري وعملاؤه ، بما في ذلك ما يسمى بالجمعية الدولية لحقوق الإنسان ، ضد الكفاح العادل للشعب الناميبي من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني ؛

٣٦ ـ **تلاحظ مع التقدير** التدابير التي اتخذتها بعض الدول ، والمنظمات الدولية ، والبرلمانيون ، والمؤسسات ، والمنظمات غير الحكومية لممارسة الضغط على نظام جنوب افريقيا العنصري ، وتطلب إليهم مضاعفة وتكثيف جهودهم من أجل إجبار النظام العنصري على الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة بناميبيا وجنوب افريقيا ؛

٣٧ ـ **تطلب مرة أخرى** إلى جميع الحكومات ، وبصفة خاصة تلك التي لها روابط وثيقة مع جنوب افريقيا ، أن تدعم ، بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة للدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الناميبي إلى حين نيله الاستقلال ولعزل نظام جنوب افريقيا العنصري ؛

٣٨ ـ **تحث** الحكومات التي استخدمت في الماضي حقها في النقض (الفيتو) أو صوتت تصويتاً سلبياً في مجلس الأمن بشأن مسألة فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا على أن تؤيد وتستجيب على نحو إيجابي للمطالبة الدولية بعزل جنوب افريقيا العنصرية ؛

٣٩ ـ **تطلب** إلى أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي القيام ، على سبيل الاستعجال ، بتعزيز وتوسيع نطاق ما فرضوه مؤخراً من جزاءات اقتصادية على نظام بريتوريا ، كي يشمل تطبيقها ناميبيا المحتلة احتلالاً غير شرعي ؛

٤٠ ـ **تطلب** إلى حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ، كدليل على اعترافها بالمسؤولية المباشرة للأمم المتحدة على ناميبيا وبمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة لإدارة الإقليم لحين نيله الاستقلال ، أن توقف جميع برامج المعونة الإنمائية والمساعدة لناميبيا المحتلة احتلالاً غير شرعي ، وتحث جميع الدول على التشاور مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن أي مساعدة وذلك بغية ضمان ألا يكون من شأن هذه المساعدة إطالة أمد الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قِبَل نظام بريتوريا والمؤسسات الاستعمارية في الإقليم ؛

٤١ ـ **تدين بقوة** جنوب افريقيا لتعزيز قوتها العسكرية في ناميبيا ، ولفرضها الخدمة العسكرية الإجبارية على الناميبيين ، وإعلانها ما يسمى بمنطقة الأمن في ناميبيا ، وتجنيدها وتدريبها للناميبيين في جيوش قبلية ، ولاستخدامها المرتزقة في قمع الشعب الناميبي وفي شن هجماتها العسكرية على دول افريقية مستقلة ، ولتهديداتها وأعمالها التخريبية والعدوانية ضد تلك الدول ، وكذلك تشريدها الناميبيين بالقوة من ديارهم ؛

٤٢ ـ **تدين بقوة** جنوب افريقيا لقيامها بفرض التجنيد العسكري لجميع الذكور الناميبيين ، بين سن السابعة عشرة والخامسة والخمسين ، في جيش الاحتلال الاستعماري ، في محاولة شريرة أخرى لقمع الكفاح الوطني الذي يخوضه الشعب الناميبي في سبيل التحرير ولإرغام الناميبيين على قتل بعضهن بعضاً ، وتعلن أن جميع التدابير التي تتخذها جنوب افريقيا العنصرية والتي يحاول بها نظام الاحتلال غير الشرعي أن يفرض التجنيد العسكري بالقوة للناميبيين هي تدابير غير شرعية ولاغية وباطلة ؛

٤٣ ـ **تدين بقوة** نظام الاحتلال غير الشرعي التابع لجنوب افريقيا لقمعه الواسع النطاق لشعب ناميبيا وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في محاولة لتخويفها وإرهابها بغرض إخضاعها ؛

٤٤ ـ **تدين بقوة** التصاعد الأخير للقمع العنيف للعمال الناميبيين والانتقام منهم من قِبَل جنوب افريقيا والشركات الغربية عبر الوطنية التي تعمل في ناميبيا على نحو غير شرعي ؛

٤٥ ـ **تدين بقوة** ما جرى مؤخراً من اعتقال وسجن لزعماء وأعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والنقابات من قِبَل نظام جنوب افريقيا العنصري غير الشرعي ، **وتطالب** بالإفراج فوراً عن أولئك المحتجزين أو المسجونين ؛

٤٦ ـ **تطالب مرة أخرى** بأن تفرج جنوب افريقيا فوراً عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين ، بمن في ذلك جميع المسجونين أو المحتجزين بموجب ما يسمى بقوانين الأمن الداخلي ، أو الأحكام العرفية أو أية تدابير تعسفية أخرى ، سواء كان هؤلاء الناميبيون قد اتهموا أو حوكموا أو محتجزين دون توجيه تهم إليهم في ناميبيا أو في جنوب افريقيا ؛

٤٧ ـ **تطالب** جنوب افريقيا بأن تقدم إيضاحات عن جميع الناميبيين « المختفين » وبأن تقوم بإطلاق سراح من لايزال منهم على قيد الحياة ، وتعلن مسؤولية جنوب افريقيا عن تعويض الضحايا وأسرهم وتعويض الحكومة الشرعية التي ستقوم مستقبلاً في ناميبيا المستقلة عن الخسائر المتكبدة ؛

٤٨ ـ **تطلب** إلى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية دعماً مستمراً ومتزايداً فضلاً عن المساعدات المادية والمالية والعسكرية وغير ذلك من أشكال المساعدة حتى يتسنى لها تكثيف كفاحها من أجل تحرير ناميبيا ؛

٤٩ ـ **تحث** جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على تقديم مزيد من المساعدات المادية إلى آلاف اللاجئين الناميبيين الذين أجبرتهم السياسات القمعية التي يتبعها نظام الحكم القائم على الفصل العنصري على الفرار من ناميبيا ، وبصفة خاصة إلى دول خط المواجهة المجاورة ؛

٥٠ ـ **تعرب عن تقديرها** لدول خط المواجهة والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية للموقف المتسم بالحنكة السياسية والبنّاء الذي اتخذته في الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

٥١ ـ **تؤكد من جديد اقتناعها** بأن تضامن دول خط المواجهة وتأييدها لقضية ناميبيا مازالا يمثلان عاملاً ذا أهمية قصوى في الجهود الرامية إلى التوصل إلى استقلال حقيقي للإقليم ؛

٥٢ ـ **تدين بقوة** قيام نظام جنوب افريقيا العنصري باستخدام إقليم ناميبيا الدولي المحتل على نحو غير شرعي كقاعدة انطلاق لارتكاب أعمال الغزو المسلح والتخريب وزعزعة الاستقرار والعدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ، ولاسيما أنغولا ؛

٥٣ ـ **تدين** الأعمال العدوانية التي ارتكبها النظام العنصري ضد شعوب أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق ، وتعلن أن سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار التي تنتهجها بريتوريا لا تقوّض فحسب السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي وإنما تشكل أيضاً تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، وتطلب إلى جنوب افريقيا أن تكف عن جميع الأعمال العدوانية التي ترتكبها ضد الدول الافريقية المجاورة لها ؛

٥٤ ـ **تحث** بقوة المجتمع الدولي على أن يزيد ، على وجه الاستعجال ، ما يقدمه من مساعدة إنسانية ومن دعم مالي ومادي وعسكري وسياسي إلى دول خط المواجهة ، بغية تمكينها من حل مشاكلها الاقتصادية المترتبة بالدرجة الأولى على سياسات العدوان والتخريب التي تنتهجها بريتوريا ، وتحسين الدفاع عن أنفسها ضد محاولات جنوب افريقيا المستمرة لزعزعة استقرار هذه الدول ؛

٥٥ ـ **تطلب** من الدول الأعضاء أن تقدم بصورة عاجلة كل المساعدات اللازمة إلى أنغولا ودول خط المواجهة الأخرى كي تتمكن من تعزيز قدراتها الدفاعية ضد أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ؛

٥٦ ـ **ترحب** بإنشاء صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري ، التابع لحركة بلدان عدم الانحياز والذي يُقصد به خدمة الشعوب وحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي ؛

٥٧ ـ **تعرب عن ارتياحها** للتقدم الذي أُحرز حتى الآن فيما يتعلق بالصندوق ، وتناشد المجتمع الدولي أن يساهم بسخاء في هذا الصندوق ؛

٥٨ ـ **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء حيازة نظام جنوب افريقيا العنصري القدرة على صنع الأسلحة النووية وتعلن أن ذلك يشكل تهديداً للسلم والأمن في افريقيا مع كونه يمثل خطراً على البشرية بأسرها ؛

٥٩ ـ **تدين** التعاون العسكري المستمر بين بلدان غربية معينة ، وبين نظام جنوب افريقيا العنصري وتطالب بإنهائه فوراً ، وتعرب عن اقتناعها بأن هذا التعاون ، بالإضافة إلى تعزيزه الجهاز العسكري العدواني لنظام الحكم في بريتوريا ، وهو ما يشكل عملاً عدائياً ضد شعب ناميبيا ودول خط المواجهة ، فيه أيضاً انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرض ضد جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ؛

٦٠ ـ **تعلن** أن هذا التعاون يشجع نظام بريتوريا على تحديه للمجتمع الدولي وعرقلته للجهود المبذولة للقضاء على الفصل العنصري ولوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وتدعو إلى الكف عن هذا التعاون فوراً ؛

٦١ ـ **تطلب** إلى جميع الدول أن تنفذ تنفيذاً تاماً حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) وقراره ٥٩١ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ؛

٦٢ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لإحكام حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا بموجب قرار المجلس ٤١٨ (١٩٧٧) وأن يكفل امتثال جميع الدول تماماً لهذا الحظر ؛

٦٣ ـ **تطلب كذلك** إلى مجلس الأمن أن ينفذ ، على سبيل الاستعجال ، التوصيات الواردة في تقرير لجنته المنشأة عملاً بقرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧[٤٦] ؛

---

(٤٦) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/غشطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الوثيقة S/14179 .

٦٤ ـ **تطلب** إلى جميع الدول الامتثال لقرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ والامتناع عن استيراد الأسلحة والذخائر بجميع أنواعها والمركبات العسكرية المنتجة في جنوب افريقيا ؛

٦٥ ـ **تدين** كل تعاون مع نظام بريتوريا في الميدان النووي ، وتطلب إلى جميع الدول التي تتعاون معه أن توقف هذا التعاون ، بما في ذلك الامتناع عن تزويد نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، بمنشآت أو معدات أو مواد قد تمكنه من إنتاج اليورانيوم أو البلوتونيوم أو غير ذلك من المواد أو المفاعلات النووية ؛

٦٦ ـ **تكرر تأكيد طلبها** إلى جميع الدول أن تتخذ التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لمنع تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم ومرورهم العابر من أجل الخدمة في ناميبيا ؛

٦٧ ـ **تؤيد** المقرر الذي اتخذه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والوارد في الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية التي اعتمدها المجلس في جلساته العامة الاستثنائية التي عقدت في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥[٤٧] بأنه سيعلن ، ممارساً للحقوق المخولة إليه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٤٨] ، منطقة اقتصادية خالصة لناميبيا ، يبلغ حدها الخارجي ٢٠٠ ميل ، وتعلن أن أي إجراء بشأن تنفيذ ذلك المقرر ينبغي اتخاذه بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثل الشعب الناميبي ؛

٦٨ ـ **تؤكد من جديد** أن الموارد الطبيعية لناميبيا ، بما في ذلك مواردها البحرية ، هي ميراث لا تنتهك حرمته للشعب الناميبي ، وتعرب عن قلقها العميق إزاء استنفاد هذه الموارد ، وبصفة خاصة ما لديه من رواسب اليورانيوم ، نتيجة لما تمارسه جنوب افريقيا وبعض المصالح الاقتصادية الغربية والأجنبية الأخرى من نهب لها ، انتهاكاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، والمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ؛

٦٩ ـ **تعلن** أن جميع أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في ناميبيا غير قانونية بمقتضى القانون الدولي وأن جميع المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا ملزمة بدفع تعويضات إلى الحكومة الشرعية التي ستقوم مستقبلاً في ناميبيا المستقلة ؛

٧٠ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، عملاً بالأحكام ذات الصلة من المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، مواصلة اتخاذ الخطوات الضرورية لجمع المعلومات الإحصائية عن الثروة المستخرجة بغير وجه قانوني من ناميبيا ، بغية تقدير مدى التعويض الواجب تقديمه في نهاية المطاف إلى ناميبيا المستقلة ؛

٧١ ـ **تدين بقوة** أنشطة جميع المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا والتي تستغل بغير وجه قانوني موارد الإقليم ، وتطالب بأن تمتثل هذه المصالح لجميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وذلك بالانسحاب فوراً من الإقليم وإنهاء تعاونها مع إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية ؛

٧٢ ـ **تعلن** أن المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، العاملة في ناميبيا ، تشكل باستغلالها المتواصل للموارد البشرية والطبيعية للإقليم ، وباستمرارها في تكديس الأرباح الهائلة وترحيلها إلى بلدانها ، عقبة رئيسية في طريق استقلال ناميبيا ؛

٧٣ ـ **تطلب مرة أخرى** من جميع الدول الأعضاء ، وبصفة خاصة تلك التي تقوم شركاتها باستغلال الموارد الناميبية ، أن تتخذ جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التدابير التشريعية والتنفيذية ، لضمان التطبيق الكامل والامتثال من جانب جميع الشركات والأفراد الموجودين داخل ولايتها القضائية لأحكام المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ؛

٧٤ ـ **تطلب** إلى حكومات جميع الدول ، وبصفة خاصة تلك التي تعمل شركاتها في استخراج اليورانيوم الناميبي وتجهيزه ، أن تتخذ جميع التدابير المناسبة امتثالاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة وللمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، بما في ذلك الممارسة المتمثلة في طلب صورة شهادات المنشأ السلبية ، لمنع الشركات المملوكة للدول والشركات الأخرى ، هي والشركات التابعة لها ، من التعامل في اليورانيوم الناميبي ومنع القيام بأي نشاط للتنقيب عن اليورانيوم في ناميبيا ؛

٧٥ ـ **توافق على** قيام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا برفع دعاوى قانونية في المحاكم المحلية للدول ضد الشركات أو الأفراد الضالعين في استغلال أو نقل أو تجهيز أو شراء الموارد الطبيعية لناميبيا ، كجزء من جهوده لتنفيذ المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ؛

٧٦ ـ **تطلب** من حكومات جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهولندا التي تقوم بتشغيل منشأة يورينكو لإغناء اليورانيوم أن تستثني اليورانيوم

---

(٤٧) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٢٤ (A/40/24) ، الجزء الثاني ، الفصل الثالث ، الفرع ألف .**

(٤٨) **الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، المجلد السابع عشر (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E. 84. V. 3) ، الوثيقة A/CONF. 62/122 .**

الناميبي على وجه التحديد من معاهدة أليلو[٤٩] ، التي تنظم أنشطة منشأة يورينكو ؛

٧٧ ـ تحث مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بصفته السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ، على أن ينظر في إصدار تشريعات إضافية لحماية وتعزيز مصالح شعب ناميبيا وأن ينفذ تلك التشريعات على نحو فعّال ؛

٧٨ ـ تطلب إلى جميع الوكالات المتخصصة ، ولاسيما صندوق النقد الدولي ، أن تنهي كل تعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري وكل مساعدة مقدمة إليه ، حيث إن هذه المساعدة تعمل على زيادة القدرة العسكرية لنظام بريتوريا ، وبذلك تمكنه ليس فحسب من مواصلة القمع الوحشي في ناميبيا وجنوب افريقيا نفسها بل أيضاً من ارتكاب أعمال العدوان ضد الدول المجاورة المستقلة ؛

٧٩ ـ تطلب من جميع الدول التي لم تتخذ بعد التدابير التشريعية والإدارية وغيرها ، على الصعيدين الفردي والجماعي حسب الاقتضاء ، ريثما تفرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا ، أن تقوم بذلك من أجل فرض عزلة فعّالة على جنوب افريقيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً ، وفقاً لقراري الجمعية العامة د إ ط ـ ٢/٨ و ١٢١/٣٦ باء وقرارها ٢٣٣/٣٧ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ؛

٨٠ ـ تطلب إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقوم ، عند تنفيذه للفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة د إ ط ـ ٢/٨ وللأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ١٢١/٣٦ باء و ٢٣٣/٣٧ ألف ، بمواصلة مراقبة المقاطعة المفروضة على جنوب افريقيا ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً شاملاً عن جميع الاتصالات بين الدول الأعضاء وجنوب افريقيا ، يتضمن تحليلاً للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء والمصادر الأخرى عن استمرار علاقات الدول السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها وما لديها من مجموعات المصالح الاقتصادية وغيرها مع جنوب افريقيا ، وعن التدابير التي اتخذتها الدول لإنهاء جميع المعاملات مع نظام جنوب افريقيا العنصري ؛

٨١ ـ تطلب من جميع الدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الوفاء بمهمته المتصلة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة د إ ط ـ ٢/٨ و ١٢١/٣٦ باء و ٢٣٣/٣٧ ألف ، وأن تقدم تقارير إلى الأمين العام بحلول الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ تلك القرارات ؛

٨٢ ـ تعلن أن تحدي جنوب افريقيا للأمم المتحدة ، واحتلالها غير الشرعي لإقليم ناميبيا الدولي ، والحرب القمعية التي تشنها ضد الشعب الناميبي ، وتقاديها في الأعمال العدوانية الموجهة ضد دول افريقية مستقلة ، وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها ، وتطويرها لقدرة نووية ، تشكل كلها تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين ؛

٨٣ ـ تحث بقوة مجلس الأمن على أن يفرض ، نظراً لتمادي نظام جنوب افريقيا العنصري في رفض الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، وبصفة خاصة قرارات المجلس ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، وفي ضوء التهديد الخطير الذي تشكله جنوب افريقيا للسلم والأمن الدوليين ، جزاءات شاملة وإلزامية على ذلك النظام على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق ؛

٨٤ ـ تعرب عن تقديرها للأمين العام لالتزامه الشخصي بالنضال من أجل استقلال ناميبيا ولجهوده التي ترمي إلى تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتحثه على مواصلة تلك الجهود ؛

٨٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٥٩
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

باء

تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)

إن الجمعية العامة ،

إذ يثير سخطها استمرار جنوب افريقيا في رفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ و ٤٣١ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ و ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ و ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ و ٥٣٢ (١٩٨٣) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ و ٥٣٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ومناوراتها الهادفة إلى كسب اعتراف دولي بالجماعات غير الشرعية التي أقامتها في ناميبيا ، والتي هي خادمة لمصالح بريتوريا ، بغية الحفاظ على سياستها القائمة على السيطرة وعلى استغلال شعب ناميبيا وموارد ناميبيا الطبيعية ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الحتمية إلى المضي قدماً دون مزيد من الإبطاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي

(٤٩) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٩٥ ، العدد ١١٣٢٦ .

يشكل ، هو وقرار المجلس ٣٨٥ (١٩٧٦) الأساس الوحيد المقبول دولياً لأي تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ،

وإذ تؤكد من جديد حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة ، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

وإذ تؤكد من جديد أن طرفي النزاع الوحيدين في ناميبيا هما الشعب الناميبي ممثلاً بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الوحيد والحقيقي ، من ناحية ، ونظام جنوب افريقيا العنصري الذي يحتل الإقليم احتلالاً غير شرعي ، من ناحية أخرى ،

وإذ تدين بقوة جنوب افريقيا العنصرية لاستمرارها في حرمان الشعب الناميبي من ممارسة حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ،

وإذ تدين بقوة جنوب افريقيا العنصرية لاستمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا ولقيامها بعرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وبصفة خاصة القراران ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

وإذ تشير إلى أن « ربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة تماماً ولا صلة لها بالموضوع ، كوجود القوات الكوبية في أنغولا ، قد رفض من قِبَل كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وأدين على نطاق عالمي ،

وإذ تؤكد من جديد أن القوات الكوبية موجودة في أنغولا بموجب فعل سيادي لحكومة أنغولا ، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وأن أي محاولة لربط وجودها في ذلك البلد باستقلال ناميبيا تشكل تدخلاً صارخاً لا مبرر له في الشؤون الداخلية لأنغولا ،

وإذ تعرب عن جزعها لأن بعض الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن قد حالوا دون اتخاذ المجلس تدابير فعّالة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، اضطلاعاً بمسؤولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تشير إلى أنها طلبت إلى جميع الدول ، في ضوء الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين من قِبَل جنوب افريقيا ، أن تفرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا وفقاً لأحكام الميثاق[٥٠] ،

(٥٠) انظر : القرار د إ ط ـ ٢/٨ .

وإذ تثني على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستعدادها للتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ، بما في ذلك استعدادها المعلن لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع جنوب افريقيا والتقيد به ، تنفيذاً لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا حسبما وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

وإذ تدين نظام جنوب افريقيا العنصري لإقامته ما يسمى بحكومة مؤقتة في ناميبيا ودعمه لها ، منتهكاً بذلك قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لعدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما يتبين من تقارير الأمين العام الإضافية ، المؤرخة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣[٥١] و ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥[٥٢] و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥[٥٣] و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥[٥٤] و ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧[٥٥] ، والمتعلقة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ،

وإذ تلاحظ أن الأمين العام قد ذكر[٥٤] أن جميع الشروط الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم استيفاؤها بالفعل ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استخدام نظام بريتوريا العنصري لإقليم ناميبيا كنقطة انطلاق للعدوان على دول خط المواجهة ولزعزعة استقرار تلك الدول ، ولاسيما أنغولا ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذي طالب مجلس الأمن بموجبه ، ضمن جملة أمور ، جنوب افريقيا بأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مجلس الأمن والأمين العام في تنفيذ ذلك القرار ، وحذر من أن التقاعس في ذلك سيلجىء المجلس إلى الانعقاد بصورة عاجلة للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب الميثاق ،

وإذ تشير إلى أنها طلبت إلى مجلس الأمن ، نظراً لاستمرار نظام جنوب افريقيا العنصري في رفض الامتثال لقرارات ومقررات

(٥١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثامنة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الوثيقة S/16237 .

(٥٢) المرجع نفسه ، السنة الأربعون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٥ ، الوثيقة S/17242 .

(٥٣) المرجع نفسه ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الوثيقة S/17442 .

(٥٤) المرجع نفسه ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الوثيقة S/17658 .

(٥٥) المرجع نفسه ، السنة الثانية والأربعون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٧ ، الوثيقة S/18767 .

الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، وبصفة خاصة قرارات المجلس ، وفي ضوء التهديد الخطير الذي تشكله جنوب افريقيا للسلم والأمن الدوليين ، أن يفرض جزاءات شاملة وإلزامية على ذلك النظام حسبما جاء في الفصل السابع من الميثاق ، وذلك اضطلاعاً بمسؤولياته بموجب الميثاق واستجابة للمطالبة الساحقة من قِبَل المجتمع الدولي ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الحملة السياسية والدبلوماسية العالمية النطاق ضد استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قِبَل جنوب افريقيا العنصري ، والدعم الدولي المتزايد لكفاح الشعب الناميبي المشروع من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ،

١ - **تدين بقوة** جنوب افريقيا العنصرية لعرقلتها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ولما تقوم به ، انتهاكاً لتلك القرارات ، من مناورات يُراد بها إطالة أمد احتلالها غير الشرعي لناميبيا وتدعيم مصالحها الاستعمارية والاستعمارية الجديدة على حساب الأماني المشروعة للشعب الناميبي في تقرير المصير الحقيقي والحرية والاستقلال الوطني الحقيقيين داخل ناميبيا موحدة ؛

٢ - **تؤكد من جديد** مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن ناميبيا إلى حين ممارسة الشعب الناميبي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني ؛

٣ - **تكرر تأكيد** أن قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اللذين ترد فيهما خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، يشكلان الأساس الوحيد المقبول دولياً لحل المشكلة الناميبية سلمياً ، وتطالب بتنفيذهما فوراً ودون قيد أو شرط ؛

٤ - **تدين بقوة** نظام جنوب افريقيا العنصري لإقامته في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ما يسمى بحكومة مؤقتة في ناميبيا ، تحدياً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ، وتعلن أن هذا الإجراء لاغ وباطل ، وتكرر طلبها إلى المجتمع الدولي أن يواصل عدم الاعتراف بأي نظام تفرضه إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية على الشعب الناميبي ، وعدم التعاون كلية مع مثل هذا النظام ؛

٥ - **ترفض بحزم** أي محاولة من قِبَل جنوب افريقيا العنصرية لفرض تسوية داخلية في ناميبيا ، بإعلان الاستقلال من جانب واحد خارج إطار خطة الأمم المتحدة لاستقلال الإقليم ، التي أيدها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

٦ - **تدين بشدة** المحاولات التي يقوم بها نظام الاحتلال غير الشرعي النابع لجنوب افريقيا من أجل فرض دستور زائف على الشعب الناميبي ، واعتزامه إجراء انتخابات تشبه انتخابات البانتوستانات انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ، وتعلن مرة أخرى أن أي إجراءات من هذا القبيل غير شرعية ولاغية وباطلة ؛

٧ - **تطالب** بأن يلغي نظام جنوب افريقيا العنصري فوراً الإجراء الانفرادي غير المشروع المذكور أعلاه ؛

٨ - **تطالب كذلك** بأن تمتثل جنوب افريقيا تماماً وبلا قيد أو شرط لقرارات مجلس الأمن ، وبصفة خاصة القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وقراراته اللاحقة بشأن ناميبيا ؛

٩ - **تؤكد مرة أخرى** أن طرفي النزاع الوحيدين في ناميبيا هما الشعب الناميبي ممثلاً بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الوحيد والحقيقي ، من ناحية ، ونظام جنوب افريقيا العنصري الذي يحتل ناميبيا بشكل غير مشروع ، من ناحية أخرى ؛

١٠ - **ترفض بقوة** مناورات جنوب افريقيا العنصرية وحلفائها الرامية إلى تحويل الانتباه عن القضية الرئيسية المتمثلة في إنهاء استعمار ناميبيا بتصويرها على أنها مواجهة بين الشرق والغرب على حساب الأماني المشروعة للشعب الناميبي في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ؛

١١ - **ترفض وتدين بشدة** المحاولات الدؤوبة التي تقوم بها جنوب افريقيا لإيجاد « ربط » أو « موازاة » بين استقلال ناميبيا وأي مسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع ، وبصفة خاصة وجود القوات الكوبية في أنغولا ، وتؤكد تأكيداً قاطعاً أن القصد من جميع هذه المحاولات هو زيادة تأخير استقلال ناميبيا ، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأنها تشكل تدخلاً فاضحاً ولا مبرر له في الشؤون الداخلية لأنغولا ؛

١٢ - **ترفض بشدة** سياسة « التعامل البنّاء » و « الربط » اللتين أدتا إلى تشجيع نظام جنوب افريقيا العنصري على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وتدعو إلى نبذ هاتين السياستين حتى يتسنى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بشأن مسألة ناميبيا ؛

١٣ - **تدين بشدة** استعمال بعض الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ و ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، مما أدى إلى الحيلولة دون اتخاذ المجلس تدابير فعّالة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وتطلب إلى الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن أن يؤيدوا فرض تدابيره الجبرية لكفالة امتثال جنوب افريقيا لقرارات المجلس ؛

١٤ ـ **تطلب بإلحاح** من المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم ضد الموقف المتعنت الذي يتخذه نظام بريتوريا ، وتؤكد مسؤولية مجلس الأمن بشأن تنفيذ قراراته المتعلقة بالحالة في ناميبيا في ضوء التهديد الواقع على السلم والأمن الإقليميين والدوليين بفعل نظام جنوب افريقيا العنصري ؛

١٥ ـ **تطلب على وجه الاستعجال** إلى مجلس الأمن أن يحدد موعداً لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ لبدء تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، مع مراعاة أن جميع الشروط الضرورية قد تم استيفاؤها بالفعل ، وأن يلتزم بتطبيق أحكام الميثاق ذات الصلة ، بما في ذلك الجزاءات الشاملة والإلزامية المنصوص عليها بموجب الفصل السابع ، في حالة استمرار جنوب افريقيا في تحدي مجلس الأمن ، وفي هذا الصدد ، تحث المجلس على إجراء مشاورات فورية بشأن تكوين ووضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ؛

١٦ ـ **تحث** بقوة جميع الدول التي لم تفرض بعد جزاءات فردية وجماعية على جنوب افريقيا العنصرية على أن تفعل ذلك ، ريثما يتخذ مجلس الأمن إجراءً من هذا القبيل ؛

١٧ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يجري مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن ، ولاسيما أعضائه الدائمين ، بغية تحقيق التزام متين بشأن التنفيذ السريع وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولهذا الغرض ، تحث الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن على مراعاة مسؤولياتهم الخاصة ، بوصفهم أصحاب فكرة وضع خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وذلك لكفالة تنفيذها دون عائق ؛

١٨ ـ **تقرر** أن تنظر ، في دورتها القادمة ، في التدابير الضرورية وفقاً للميثاق ، مع إدراكها أن هذه حالة فريدة اضطلعت فيها الأمم المتحدة بمسؤولية مباشرة عن العمل على تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني لناميبيا ، في حالة عجز مجلس الأمن عن اعتماد تدابير ملموسة لإرغام جنوب افريقيا على التعاون في تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) بحلول ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ؛

١٩ ـ **تطلب** إلى جميع الدول والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك سائر المؤسسات والشركات والمنظمات غير الحكومية والأفراد ، ريثما يقوم مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام جنوب افريقيا العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق ، أن يكفوا عن التعاون بأي شكل من الأشكال مع ذلك النظام في الميادين السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والنووية والثقافية والرياضية وغيرها من الميادين ؛

٢٠ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لالتزامه الشخصي باستقلال ناميبيا ولجهوده الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بشأن مسألة ناميبيا ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتحثه على مواصلة تلك الجهود ؛

٢١ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٥٩
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

جيم

برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

إن الجمعية العامة ،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٣١] ،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا وأنه يجب تمكين الشعب الناميبي من بلوغ تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحّدة ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، الذي أنهت به انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت الإقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، الذي أنشأت بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ،

وإذ تشير إلى قراريها د إ ـ ١/١٤ المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، و ٣٩/٤١ جيم المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ اللذين دعت فيهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إلى أن يقوم على الفور باتخاذ تدابير عملية لإقامة إدارة تابعة له في ناميبيا طبقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) ،

وإذ تأخذ في اعتبارها البلاغ الختامي الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي عقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧[٣٩] ،

وإذ تحيط علماً بإعلان وبرنامج عمل لواندا اللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلساته العامة الاستثنائية المعقودة في لواندا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧[٤٠] ،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى مواصلة المشاورات مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بشأن وضع وتنفيذ برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وكذلك بشأن أية مسألة تهم الشعب الناميبي ،

وإذ تدرك عميق الإدراك الحاجة الماسة والمستمرة للضغط من أجل إنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ووضع حد لقمعها للشعب الناميبي واستغلالها للموارد الطبيعية للإقليم ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء سرعة تدهور الحالة في ناميبيا ، وذلك كنتيجة مباشرة لتزايد القمع الوحشي للشعب الناميبي من قِبَل نظام الاحتلال غير الشرعي التابع لجنوب افريقيا ،

١ - **توافق** على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بما في ذلك التوصيات الواردة فيه ، وتقرر أن ترصد الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذها ؛

٢ - **تعرب عن تأييدها القوي** للجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليه بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا وبوصفه أحد أجهزة تقرير السياسة في الأمم المتحدة ؛

٣ - **تطلب** من جميع الدول الأعضاء أن تتعاون تعاوناً تاماً مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تنفيذ الولاية المسندة إليه بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) وقراراتها اللاحقة ؛

٤ - **تقرر** أن يتخذ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فوراً ، تدابير عملية لإقامة إدارة تابعة له في ناميبيا وفقاً لقرارات الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) و د إ ـ ١/١٤ و ٣٩/٤١ جيم ؛

٥ - **تقرر** أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، في اضطلاعه بمسؤولياته بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا حتى نيلها الاستقلال ، بما يلي :

(أ) مواصلة تعبئة الدعم الدولي للضغط من أجل الانسحاب السريع لإدارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ؛

(ب) التصدي لسياسات جنوب افريقيا المناهضة للشعب الناميبي وللأمم المتحدة ولمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ؛

(ج) التنديد بأي نوع من أنواع المخططات التي قد تحاول جنوب افريقيا عن طريقها إدامة وجودها غير الشرعي في ناميبيا ؛ والسعي إلى تأمين رفض جميع الدول لهذه المخططات ؛

(د) تأمين عدم الاعتراف بأية إدارة أو كيان يقام في ناميبيا لا يكون نابعاً من انتخابات حرّة تجرى في ناميبيا تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها ، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع ، ولاسيما القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ و ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ و ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ و ٥٣٢ (١٩٨٣) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ و ٥٣٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ؛

(هـ) القيام بمجهود متضافر لمناهضة المحاولات الرامية إلى إيجاد « ربط » أو « موازاة » بين استقلال ناميبيا وأية قضايا غريبة عنه ، مثل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ؛

٦ - **تقرر** أن يوفد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بعثات تشاور إلى الحكومات من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا وحشد التأييد للقضية الناميبية ؛

٧ - **تقرر كذلك** أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بتمثيل ناميبيا في مؤتمرات الأمم المتحدة وفي المنظمات والهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية وغير الحكومية لكفالة الحماية الكافية لحقوق ناميبيا ومصالحها ؛

٨ - **تقرر** أن تشترك ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كعضو كامل العضوية ، في جميع المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها الأمم المتحدة والتي تدعى إليها الدول كافة أو تدعى إليها ، في حالة المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية ، كل الدول الافريقية ؛

٩ - **تطلب** إلى جميع اللجان والهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تواصل دعوة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إلى الاشتراك في كل مناقشة تتناول حقوق الناميبيين ومصالحهم ، وأن تتشاور بشكل وثيق مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قبل تقديم أي مشروع قرار قد يتناول حقوق الناميبيين ومصالحهم ؛

١٠ - **تكرر طلبها** إلى جميع الوكالات المتخصصة والمنظمات والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تمنح العضوية الكاملة لناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كي يتسنى للمجلس أن يشترك في أعمال تلك الوكالات والمنظمات بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ؛

١١ - **تكرر طلبها** إلى جميع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي لم تعف

ناميبيا بعد من النصيب المقرر عليها أن تفعل ذلك في أثناء المدة التي يمثلها فيها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

١٢ ـ **تطلب مرة أخرى** إلى جميع المنظمات والهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية تأمين حماية حقوق ومصالح ناميبيا ، ودعوة ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، إلى الاشتراك في أعمالها بوصفها عضواً كامل العضوية ، كلما تناولت تلك الأعمال هذه الحقوق والمصالح ؛

١٣ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بصفته السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ، أن ينضم إلى ما يراه مناسباً من الاتفاقيات الدولية ، بالتشاور عن كثب مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

١٤ ـ **تحيط علماً** بالبلاغ الختامي الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي عقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧[٣٩] ، وبإعلان وبرنامج عمل لواندا اللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلساته العامة الاستثنائية ، التي عقدت في لواندا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧[٤٠] ، وبالدعوة إلى العمل التي اعتمدتها الحلقة الدراسية لتأييد الاستقلال الفوري لناميبيا والتطبيق الفعّال للجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، التي عقدت في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧[٤١] ؛

١٥ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يروّج ويضمن تنفيذ البلاغ الختامي الذي اعتمد في اجتماعه الوزاري وإعلان وبرنامج عمل لواندا اللذين اعتمدتهما جلساته العامة الاستثنائية والنداء من أجل العمل الذي اعتمدته الحلقة الدراسية ؛

١٦ ـ **تقرر** أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بما يلي :

(أ) التشاور بانتظام مع زعماء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بدعوتهم إلى نيويورك وبإيفاد بعثات رفيعة المستوى إلى المقر المؤقت لتلك المنظمة ، حيث تقوم بزيارة مراكز اللاجئين الناميبيين كلما دعت الضرورة إلى ذلك ؛

(ب) استعراض تقدم الكفاح من أجل التحرر في ناميبيا من نواحيه السياسية والعسكرية والاجتماعية ، وإعداد تقارير دورية شاملة وتحليلية فيما يتصل بذلك ؛

(ج) استعراض امتثال الدول الأعضاء لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بناميبيا والقيام ، مع مراعاة فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١[٣٣] بإعداد تقارير سنوية عن الموضوع بغية توصية الجمعية العامة بالسياسات الملائمة ، من أجل مناهضة الدعم الذي تقدمه بعض الدول إلى إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية في ناميبيا ؛

(د) الاستمرار في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ التام للمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا[٤٢] ، بما في ذلك الدعاوى القانونية في المحاكم المحلية للدول وفقاً للفقرة ٧٤ من القرار ١٤/٤٢ ألف ؛

(هـ) النظر في الأنشطة غير الشرعية للمصالح الاقتصادية الأجنبية ، ولاسيما الشركات عبر الوطنية العاملة في ناميبيا ، بما في ذلك أنشطة استغلال اليورانيوم الناميبي والاتجار به ، بغية توصية الجمعية العامة بالسياسات الملائمة من أجل وضع نهاية لتلك الأنشطة ؛

(و) اتخاذ تدابير لكفالة إغلاق ما يسمى بمكاتب الإعلام التي أنشأها نظام الاحتلال غير الشرعي التابع لجنوب افريقيا في بعض البلدان الغربية من أجل الدعاية لمؤسساته العميلة في ناميبيا ، انتهاكاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ؛

(ز) إخطار حكومات الدول التي تعمل شركاتها ، الخاصة منها أو العامة ، في ناميبيا بعدم شرعية هذه العمليات وحثها على اتخاذ تدابير لوقف هذه العمليات ؛

(ح) النظر في إيفاد بعثات تشاور إلى حكومات الدول التي توجد لشركاتها استثمارات في ناميبيا بهدف إقناعها باتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنهاء هذه الاستثمارات ؛

(ط) الاتصال بالمؤسسات والبلديات لتشجيعها على سحب استثماراتها من ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

(ي) الاتصال بالوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية الأخرى المرتبطة بالأمم المتحدة ، ولاسيما صندوق النقد الدولي ، بغية حماية مصالح ناميبيا ؛

(ك) مواصلة توجيه انتباه الدول والوكالات المتخصصة والشركات الخاصة إلى المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، بغية ضمان امتثالها للمرسوم ؛

(ل) تنظيم أنشطة دولية وإقليمية ، حسب الحاجة ، من أجل الحصول على معلومات ذات صلة عن جميع جوانب الحالة داخل ناميبيا وفيما يتعلق بها ، وخاصة قيام مصالح جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الأجنبية باستغلال شعب وموارد ناميبيا ، وفضح هذه الأنشطة ، بغية تكثيف الدعم الفعّال لقضية ناميبيا ؛

(م) إعداد ونشر تقارير عن الحالة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية والاجتماعية داخل ناميبيا وفيما يتعلق بها ؛

(ن) تأمين السلامة الإقليمية لناميبيا بصفتها دولة وحدية ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين وغيرها من جزر ناميبيا الواقعة قبالة ساحلها ؛

١٧ - تقرر رصد اعتمادات مالية كافية في باب الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة المتعلق بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتمويل مكتب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نيويورك ، ضماناً لتمثيل شعب ناميبيا في الأمم المتحدة تمثيلاً مناسباً عن طريق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

١٨ - تقرر الاستمرار في تحمل نفقات ممثلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كلما قرر ذلك مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

١٩ - تطلب إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة التشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في وضع وتنفيذ برنامج عمله ، وكذلك في كل المسائل التي تهم الشعب الناميبي ؛

٢٠ - تطلب إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يسهّل مشاركة حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية في اجتماعات المجلس التي تعقد خارج مقر الأمم المتحدة ، كلما رئي أن هذه المشاركة ضرورية ؛

٢١ - تقرر ، تيسيراً لتدريب الموظفين اللازمين لناميبيا مستقلة ، وجوب إتاحة الفرص للناميبيين المؤهلين كي يزيدوا تطوير مهاراتهم في أعمال الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وتأذن لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقوم ، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، باتخاذ الإجراءات اللازمة ، على سبيل الاستعجال ، لبلوغ تلك الغاية ؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، باستعراض احتياجات جميع الوحدات التي تخدم المجلس من الموظفين والتسهيلات المقدمة لها ، كي يتمكن المجلس من الاضطلاع على نحو تام وفعّال بجميع المهام والوظائف الناشئة عن ولايته ؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يزوّد مفوضية الأمم المتحدة لناميبيا بالموارد اللازمة من أجل القيام ، بتوجيه من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بتعزيز برامج وخدمات المساعدة للناميبيين ، وتنفيذ المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، وإعداد دراسات اقتصادية وقانونية ، وتعزيز الأنشطة الحالية التي تضطلع بها المفوضية فيما يتعلق بنشر المعلومات .

الجلسة العامة ٥٩
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

دال

نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تأييداً لاستقلال ناميبيا الفوري

إن الجمعية العامة ،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٣١] والفصل ذا الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٣٢] ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير إلى قراريها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ و ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ وكذلك إلى سائر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بناميبيا ،

وإذ تشدد على أن نظام جنوب افريقيا العنصري مازال ، بعد مرور إحدى وعشرين سنة على إنهاء الجمعية العامة لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وتولي الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن الإقليم ، يحتل الإقليم احتلالاً غير شرعي انتهاكاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وإذ تضع في الاعتبار البلاغ الختامي الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي عقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧[٣٩] ،

وإذ تضع في الاعتبار أيضاً إعلان وبرنامج عمل لواندا اللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلساته الاستثنائية العامة التي عقدت في لواندا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧[٤٠] ،

وإذ تحيط علماً بالدعوة إلى العمل التي اعتمدتها الحلقة الدراسية لتأييد الاستقلال الفوري لناميبيا والتطبيق الفعّال للجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، التي عقدت في بوينس آيرس ، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧[٤١] ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء التعتيم الكامل الذي يفرضه نظام جنوب افريقيا غير الشرعي العنصري على الأنباء المتعلقة بناميبيا ، لاسيما فيما يتعلق بتزايد قمع الشعب الناميبي على يد ذلك النظام ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء حملة الافتراء والتضليل الإعلامي التي تمارس ضد الأمم المتحدة والكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الوحيد والحقيقي ،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى تعبئة الرأي العام الدولي بصفة مستمرة بغية مساعدة شعب ناميبيا مساعدة فعّالة في تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال داخل ناميبيا موحدة ، ولاسيما إلى تكثيف نشر المعلومات على نطاق عالمي وبصورة مستمرة عن الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل التحرر بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ،

وإذ تكرر الإعراب عن أهمية تكثيف الدعاية الإعلامية فيما يتعلق بجميع جوانب مسألة ناميبيا ، كأداة لتعزيز الولاية التي أناطتها الجمعية العامة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ،

وإذ تدرك الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات عن ناميبيا وفي تعبئة الرأي العام الدولي تأييداً لاستقلال ناميبيا الفوري ،

١ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة وبالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي ، ومواصلة منه لحملته الدولية لنصرة كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال الوطني ، أن يقوم بما يلي :

(أ) مواصلة النظر في الطرق والوسائل الفعّالة لزيادة نشر المعلومات المتعلقة بناميبيا بغية تكثيف الحملة الدولية لنصرة قضية ناميبيا ؛

(ب) تركيز أنشطته الرامية إلى تحقيق مزيد من تعبئة الرأي العام في البلدان الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجمهورية المانيا الاتحادية وكذلك في اليابان ؛

(ج) تكثيف الحملة الدولية الرامية إلى فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛

(د) تنظيم حملة دولية لمقاطعة منتجات ناميبيا وجنوب افريقيا ، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ؛

(هـ) فضح التعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري في جميع المجالات ، والتنديد به ؛

(و) تنظيم معارض عن ناميبيا وكفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ؛

(ز) إعداد ونشر منشورات عن النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية المترتبة على احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وكذلك عن المسائل القانونية ، وعن مسألة السلامة الإقليمية لناميبيا ، وعن الاتصالات بين الدول الأعضاء وجنوب افريقيا ؛

(ح) إعداد تقارير دورية عن الأعمال الوحشية التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصري ضد الشعب الناميبي ، وكفالة توزيع هذه التقارير على أوسع نطاق ممكن ؛

(ط) إنتاج وبث برامج إذاعية وتلفزيونية ترمي إلى توجيه أنظار الرأي العام العالمي إلى الحالة الراهنة في ناميبيا وفيما حولها ؛

(ي) إنتاج وبث برامج إذاعية ، بالانكليزية وباللغات المحلية لناميبيا ، تهدف إلى مناهضة الدعاية المعادية التي يبثها النظام العنصري في جنوب افريقيا وحملة التضليل الإعلامي التي يشنها ؛

(ك) إنتاج ونشر الملصقات ؛

(ل) تأمين التغطية الإعلامية الكاملة ، من خلال نشر الإعلانات في الصحف والمجلات ، والنشرات الصحفية ، والمؤتمرات الصحفية ، واللقاءات الإعلامية الصحفية ، لجميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ، وذلك بغية المحافظة على استمرار تدفق المعلومات إلى الجمهور عن جميع نواحي مسألة ناميبيا ؛

(م) إعداد ونشر أطلس موضوعي عن ناميبيا ؛

(ن) إعداد ونشر الخريطة الاقتصادية الشاملة لناميبيا ؛

(س) إعداد ونشر كتيبات عن أنشطة المجلس ؛

(ع) استكمال خلاصة وافية لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بناميبيا وللوثائق ذات الصلة لحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، فضلاً عن القرارات والإعلانات والبلاغات الصادرة عن دول خط المواجهة بشأن مسألة ناميبيا ، ونشر تلك الخلاصة على نطاق واسع ؛

(ف) استكمال الكتاب المرجعي المفهرس عن الشركات عبر الوطنية التي تنهب الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا والأرباح التي تجنيها من الإقليم ، والإعلان عن هذا الكتاب وتوزيعه ؛

(ص) إنتاج نشرة ، على أساس شهري ، تتضمن معلومات تحليلية ومستكملة يقصد بها تعبئة أكبر قدر ممكن من التأييد لقضية ناميبيا ، ونشرها على نطاق واسع ؛

(ق) إنتاج وتوزيع رسالة إعلامية ، على أساس أسبوعي ، تتضمن معلومات مستكملة عن التطورات في ناميبيا والتطورات المتعلقة بها ، دعماً للقضية الناميبية ؛

(ر) الحصول على الكتب والكتيبات والمواد الأخرى المتعلقة بناميبيا لنشرها ؛

(ش) إعداد قائمة ، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بالسجناء السياسيين الناميبيين ؛

(ت) مساعدة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في إنتاج وتوزيع المواد المتعلقة بناميبيا ؛

٢ - **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يواصل ، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام ، تنظيم لقاءات لممثلي وسائط الإعلام عما يجري من تطورات فيما يتصل بناميبيا ، وذلك على وجه الخصوص قبل بدء أنشطة المجلس خلال عام ١٩٨٨ ؛

٣ - **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يضاعف جهوده الرامية إلى إعلام الرأي العام الدولي بالتطورات الجارية في ناميبيا بغية إحباط التعتيم الكامل المفروض على الأنباء المتعلقة بناميبيا من قِبَل نظام جنوب افريقيا غير الشرعي ، الذي يمنع دخول الصحفيين الأجانب إلى الإقليم ونقل أخبار منه ؛

٤ - **تطلب كذلك** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يبذل كل جهوده من أجل إحباط حملة الافتراء والتضليل الإعلامي ضد الأمم المتحدة والكفاح التحرري في ناميبيا التي يقوم بها عملاء جنوب افريقيا من خلال ما يسمى بمكاتب الإعلام الناميبية المقامة في عدة بلدان غربية ؛

٥ - **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة ، بغية زيادة وعي المجتمع الدولي بمسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن ناميبيا ، واستمرار نظام جنوب افريقيا العنصري في احتلاله غير الشرعي لذلك الإقليم ؛

٦ - **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة التعاون مع المنظمات غير الحكومية في الجهود التي يبذلها لتعبئة الرأي العام الدولي لنصرة الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

٧ - **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يعد ويستكمل وينشر قوائم بأسماء المنظمات غير الحكومية ، ولاسيما تلك الموجودة في البلدان الغربية الكبرى ، كيما يكفل التعاون والتنسيق على نحو أفضل فيما بين المنظمات غير الحكومية التي تعمل على نصرة قضية ناميبيا ومكافحة الفصل العنصري ؛

٨ - **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن ينظم حلقات عمل للمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والنقابيين والأكاديميين وممثلي وسائط الإعلام ، يقوم خلالها المشتركون بالنظر في كيفية مساهمتهم في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بنشر المعلومات عن ناميبيا ؛

٩ - **تقرر** تخصيص مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كي يستخدمه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في برنامجه للتعاون مع المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك دعم المؤتمرات وحلقات العمل المتعلقة بالتضامن مع ناميبيا التي تنظمها تلك المنظمات ، ونشر النتائج التي تخلص إليها تلك المؤتمرات والحلقات ، ودعم الأنشطة الأخرى التي يكون من شأنها أن تعزز قضية الكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبي في سبيل التحرر ، وذلك رهناً بالقرارات التي يتخذها المجلس في كل حالة على حدة بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

١٠ - **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يُبقي على اتصاله بقادة الرأي ، وقادة وسائط الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ، ونقابات العمال ، والمشرعين والبرلمانيين والمنظمات الثقافية وجماعات الدعم وسائر الشخصيات والمنظمات غير الحكومية المعنية ، وأن يستمر في إعلامهم بأهداف ووظائف مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

١١ - **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يتعاون مع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في القيام بحملة إعلامية بشأن مسألة ناميبيا ، وذلك في مجالات كل منها ؛

١٢ - **تناشد** المنظمات غير الحكومية والرابطات والمؤسسات وجماعات الدعم والأفراد المتعاطفين مع القضية الناميبية القيام بما يلي :

(أ) زيادة وعي مجتمعاتهم الوطنية وهيئاتهم التشريعية فيما يتعلق باحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وبالكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وبالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا في ناميبيا ، وبنهب موارد الإقليم الذي تمارسه المصالح الاقتصادية الأجنبية ؛

(ب) تعبئة التأييد الجماهيري الواسع النطاق في بلادهم لكفاح ناميبيا الوطني عن طريق عقد جلسات الاستماع والحلقات الدراسية والعروض العامة عن مختلف جوانب المسألة الناميبية

وكذلك عن طريق إنتاج وتوزيع الكتيبات والأفلام وغيرها من المواد الإعلامية ؛

(ج) فضح تعاون بعض الحكومات الغربية ، سياسياً واقتصادياً ومالياً وعسكرياً وثقافياً ، مع نظام جنوب افريقيا وكذلك الزيارات الدبلوماسية إلى جنوب افريقيا ومنها ، وشن حملة مضادة لذلك ؛

(د) تكثيف الضغط العام من أجل قيام المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تستغل الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا بالانسحاب فوراً من ذلك الإقليم ؛

(هـ) مواصلة وتطوير الحملات وأعمال البحث الرامية إلى فضح تواطؤ وعمليات شركات النفط الغربية في مجال توريد المنتجات النفطية إلى ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

(و) تصعيد جهودهم الرامية إلى إقناع الجامعات والحكومات المحلية والنقابات والكنائس وغيرها من المؤسسات بسحب جميع الاستثمارات في الشركات العاملة في ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

(ز) تكثيف الحملة من أجل إطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين الناميبيين فوراً ودون قيد أو شرط ، ومنح مركز أسرى الحرب لجميع الناميبيين المقاتلين في سبيل الحرية وفقاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب[٤٥] والبروتوكول الإضافي لها ؛

١٣ ـ **تطلب** من الدول الأعضاء أن تذيع برامج على شبكاتها الإذاعية والتلفزيونية الوطنية وأن تنشر مواد في وسائط الإعلام الإخبارية الرسمية التابعة لها لإعلام سكانها بالحالة في ناميبيا وفيما حولها وبالتزام الحكومات والشعوب بالمساعدة ، بكل طريقة ممكنة ، في كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ؛

١٤ ـ **تطلب** من جميع الدول الأعضاء الاحتفال بيوم ناميبيا على نحو مناسب ، بأن تقوم ، على أوسع نطاق ممكن ، بترويج معلومات عن كفاح شعب ناميبيا وبكفالة نشر هذه المعلومات ، بما في ذلك إصدار طوابع بريدية خاصة بهذه المناسبة ؛

١٥ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يوعز إلى إدارة شؤون الإعلام بأن تقدم المساعدة إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تنفيذ برنامجه لنشر المعلومات ، وبأن تكفل اتفاق جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال نشر المعلومات فيما يتصل بمسألة ناميبيا مع المبادىء التوجيهية للسياسة التي وضعها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة الإقليم ؛

١٦ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل ، على سبيل الأولوية ، تقديم المساعدة إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تنفيذ برنامجه لنشر المعلومات ؛

١٧ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يزود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ببرنامج عمل إدارة شؤون الإعلام لسنة ١٩٨٨ الذي يغطي أنشطة نشر المعلومات عن مسألة ناميبيا ، على أن تتبعه بتقارير دورية عن البرامج المضطلع بها ، بما في ذلك تفاصيل المصروفات المتكبدة ؛

١٨ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم بتجميع كل أنشطة إدارة شؤون الإعلام التي تتصل بنشر المعلومات عن ناميبيا تحت بند واحد ، في إطار باب الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ المتصل بإدارة شؤون الإعلام ، وأن يوعز إلى الإدارة بأن تقدم إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تقريراً مفصلاً عن استخدام الأموال المخصصة ؛

١٩ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يوعز إلى إدارة شؤون الإعلام بأن تنشر في عام ١٩٨٨ قائمة أسماء السجناء السياسيين الناميبيين ، التي أعدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من أجل تكثيف الضغط الدولي لإطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط .

الجلسة العامة ٥٩
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

هاء

صندوق الأمم المتحدة لناميبيا

إن الجمعية العامة ،

وقد درست أجزاء تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة لناميبيا[٥٦] ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٧٩ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي أنشأت بموجبه صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣١١٢ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الذي عينت فيه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قيماً على صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥٣/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي قررت بموجبه الشروع في برنامج بناء الدولة الناميبية ،

---

(٥٦) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٢٤ (A/42/24)** ، الجزء الرابع ، الفصل الثالث ، والفصل الرابع ، الفرع باء .

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٩٢/٣٤ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذى وافقت بموجبه على ميثاق معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، وإلى قرارها ٢٣٣/٣٧ هاء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي وافقت بموجبه على إدخال تعديلات على ذلك الميثاق[٥٧] ،

١ - **تحيط علماً** بالأجزاء ذات الصلة من تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٢ - **تقرر** أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بما يلي :

(أ) مواصلة وضع سياسات لمساعدة الناميبيين وتنسيق المساعدة المقدمة إلى ناميبيا من الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) مواصلة العمل قيماً على صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، والقيام ، بهذه الصفة بإدارة الصندوق وتنظيمه ؛

(ج) مواصلة تزويد معهد الأمم المتحدة لناميبيا بالمبادىء التوجيهية العامة ووضع المبادىء والسياسات له ؛

(د) مواصلة تنسيق برنامج بناء الدولة الناميبية وتخطيطه وإدارته بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بهدف توحيد كل تدابير المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في برنامج شامل للمساعدة ؛

(هـ) مواصلة التشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في وضع وتنفيذ برامج المساعدة للناميبيين ؛

(و) تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن البرامج والأنشطة المضطلع بها من خلال صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٣ - **تقرر** أن يكون صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي يشمل الحساب العام وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا وحساب برنامج بناء الدولة ، هو المصدر الرئيسي لتقديم المساعدة الإنمائية إلى الناميبيين ؛

٤ - **تعرب عن تقديرها** لكل الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد الذين يقدمون مساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة لناميبيا لدعم الأنشطة المضطلع بها في إطار الحساب العام وأنشطة معهد الأمم المتحدة لناميبيا وبرنامج بناء الدولة الناميبية ، وتطلب إليهم زيادة مساعداتهم إلى الناميبيين عن طريق تلك القنوات ؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يكثفا مناشدتهما للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد تقديم تبرعات أكثر سخاءً إلى الحساب العام وحساب برنامج بناء الدولة وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، التابعة لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، وذلك في ضوء زيادة الأنشطة المضطلع بها من خلال الصندوق ، وتؤكد ، في هذا الصدد ، على الحاجة إلى تقديم مساهمات لزيادة عدد المنح الدراسية المقدمة إلى الناميبيين في إطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٦ - **تدعو** الحكومات إلى أن تناشد مرة أخرى منظماتها ومؤسساتها الوطنية تقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٧ - **تقرر** أن تعتمد لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، كتدبير مؤقت ، مبلغ ١٫٥ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ ؛

٨ - **تطلب** إلى مفوض الأمم المتحدة لناميبيا أن يواصل ، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، إعداد مشاريع لتقديم المساعدة إلى الشعب الناميبي تشارك في تمويلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، وذلك بغرض تعبئة موارد إضافية ؛

٩ - **تطلب** إلى الوكالات المتخصصة والمنظمات والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل ، في ضوء الحاجة الملحة إلى تعزيز برامج تقديم المساعدة إلى الشعب الناميبي ، كل جهد ممكن للإسراع بتنفيذ مشاريع برنامج بناء الدولة الناميبية والمشاريع الأخرى لصالح الناميبيين على أساس إجراءات تعكس دور مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ؛

١٠ - **تعرب عن تقديرها** للوكالات المتخصصة والمنظمات والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي أسهمت في برنامج بناء الدولة الناميبية وتطلب إليها مواصلة مشاركتها في البرنامج عن طريق ما يلي :

(أ) تنفيذ المشاريع التي يوافق عليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

(ب) وضع خطط لمشاريع مقترحة جديدة ، والشروع فيها ، وذلك بالتعاون مع المجلس وبناءً على طلبه ؛

(ج) تخصيص أموال من مواردها المالية الخاصة لتنفيذ المشاريع التي يوافق عليها المجلس ؛

---

(٥٧) للاطلاع على نص ميثاق معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، بصيغته المعدلة ، انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٤** (A/37/24) ، المرفق الرابع .

١١ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يواصل ويكثف برنامجه للمهمات الميدانية ، مما يمكن الناميبيين المدربين في إطار مختلف البرامج من اكتساب خبرة عملية أثناء العمل في حكومات ومؤسسات مختلف البلدان ، ولاسيما في افريقيا ؛

١٢ ـ **تناشد** جميع الحكومات والوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأفراد تقديم مساهمات سخية إلى صندوق الأمم المتحدة لناميبيا من أجل دعم برنامج المهمات الميدانية وتلبية احتياجاته المالية ؛

١٣ ـ **تعرب عن تقديرها** لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساهمته في تمويل وإدارة برنامج بناء الدولة الناميبية وتمويل معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، وتطلب إليه الاستمرار في تخصيص أموال ، بناءً على طلب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، من رقم التخطيط الإرشادي لناميبيا من أجل المشاريع الداخلة في إطار برنامج بناء الدولة ومن أجل معهد الأمم المتحدة لناميبيا ؛

١٤ ـ **تعرب عن تقديرها كذلك** لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قرره من زيادة رقم التخطيط الإرشادي لناميبيا بمبلغ إضافي مقداره ٣ ملايين دولار ليصل إلى مستوى ٩ر٣ ملايين دولار لدورة البرمجة للفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩١ ، وإذ تضع في اعتبارها أن الأمم المتحدة مازالت هي وحدها المسؤولة عن ناميبيا ، فإنها **تطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتوخى أقصى قدر من المرونة والتفهم عند اعتماد المشاريع المزمع تمويلها من رقم التخطيط الإرشادي ؛

١٥ ـ **تعرب عن تقديرها** لما تقدمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي من مساعدة إلى اللاجئين الناميبيين وتطلب إليها توسيع نطاق مساعدتها بغية توفير الاحتياجات الأساسية للاجئين ؛

١٦ ـ **تعرب عن تقديرها** للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تنازلت عن تكاليف الدعم المقدم من الوكالات فيما يتعلق بالمشاريع المضطلع بها لصالح الناميبيين والممولة من صندوق الأمم المتحدة لناميبيا وغيره من المصادر ، وتحث الوكالات والمؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد على اتخاذ الخطوات الملائمة في هذا الشأن ؛

١٧ ـ **تقرر** أن يظل من حق الناميبيين تلقي المساعدة عن طريق برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ؛

١٨ ـ **تشيد** بالتقدم المحرز في تنفيذ العناصر السابقة للاستقلال في برنامج بناء الدولة الناميبية ، وتطلب إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يواصل وضع تفاصيل السياسات والخطط الطارئة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية ومرحلة ما بعد الاستقلال من البرنامج ودراستها ؛

١٩ ـ **تثني** على معهد الأمم المتحدة لناميبيا لفعالية برامجه التدريبية للناميبيين وأنشطته في مجال البحوث المتعلقة بناميبيا ، مما يسهم مساهمة كبيرة في الكفاح من أجل حرية الشعب الناميبي وفي إقامة دولة ناميبيا المستقلة ، وتلاحظ مع الارتياح ما قرره المعهد مؤخراً من توسيع نطاق برامجه التدريبية ومرافقه في لوساكا ؛

٢٠ ـ **تحث** الوكالات المتخصصة والمنظمات والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على التعاون الوثيق مع معهد الأمم المتحدة لناميبيا في تعزيز برنامج أنشطته ؛

٢١ ـ **تلاحظ مع التقدير** أن العمل المتعلق بوضع كتاب مرجعي شامل عن ناميبيا يغطي جميع جوانب مسألة ناميبيا وفقاً لنظر الأمم المتحدة فيها منذ طرحها لأول مرة قد تم إنجازه ، وتطلب إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن ينشر هذا الكتاب ويوزعه في موعد مبكر ؛

٢٢ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن ينتهي في موعد مبكر ، بالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، من إعداد ونشر دراسة ديمغرافية عن السكان الناميبيين ؛

٢٣ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم ما يلزم إلى مفوضية الأمم المتحدة لناميبيا من موارد لأداء المسؤوليات التي أسندها إليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفها سلطة التنسيق في مجال تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية فضلاً عن سائر برامج المساعدة .

الجلسة العامة ٥٩
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

١٥/٤٢ ـ الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون « الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين » ،

وإذ تشير إلى قراراتها د إ ط ـ ٢/٦ المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، و ٣٧/٣٥ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، و ٣٤/٣٦ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، و ٣٧/٣٧ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، و ٢٩/٣٨ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، و ١٣/٣٩ المؤرخ في ١٥ تشرين